القدس عاصمة فلسطين

ترجمات صحافة الاحتلال الإسرائيلي ، الأربعاء، 12 كانون ثاني/ يناير 2022

في التقرير:

- **المحكمة العليا منعت وزارة الداخلية من منع لم شمل الأسر الفلسطينية بموجب قانون الجنسية الذي انتهى مفعوله في يوليو**
- **هل سيتعاون الائتلاف والمعارضة لتمرير قانون الجنسية؟**
- **المحكمة العليا خففت الحكم الصادر بحق مستوطن ألقى قنابل صوت على منازل فلسطينية**
- **إصابة جندي إسرائيلي بجروح متوسطة في عملية دهس بالقرب من نفيه تسوف**
- **اندلاع اضطرابات عنيفة في النقب احتجاجًا على تجريف أراضي في القرى البدوية واعتداءات الشرطة على المحتجين**

المحكمة العليا منعت وزارة الداخلية من منع لم شمل الأسر الفلسطينية بموجب قانون الجنسية الذي انتهى مفعوله في يوليو

"هآرتس"

منعت المحكمة العليا، أمس (الثلاثاء)، وزارة الداخلية الإسرائيلية من مواصلة العمل وفق سياسة قانون الجنسية الذي انتهى العمل به في تموز (يوليو) الماضي. وأعادت القاضية دافنا باراك إيرز، من خلال أمر مؤقت، القرار إلى المحكمة المركزية بشأن التماس إداري

القدس عاصمة فلسطين

قدمته منظمات حقوق الإنسان لمنح الجنسية لـ 27 فلسطينيا، ولم تتخذ موقفا في مسألة الاعتبارات التي ينبغي أن توجه القرار. وترأس الهيئة القضائية القاضي عوزي فوجلمان وضم القاضي يتسحاق عميت والقاضية دافنا باراك إيرز.

يشار إلى أنه منذ انتهاء سريان القانون، عملت وزارة الداخلية، بناء على تعليمات الوزيرة أييلت شكيد، على تأخير معالجة الطلبات المقدمة إليها، وفقًا للوضع القانوني الذي كان سائدا في فترة سريان القانون، منذ عام 2003. وكتبت القاضية باراك إيرز أن الدولة "يجب أن تتصرف فقط وفقا للقانون القائم فقط، ولا يسمح لها بالعمل وفقا للقانون الطوارئ أو الإجراءات الصادرة بموجبه، ما دام هذا القانون غير ساري المفعول.

وأضافت إيرز: "ليس هناك شك في أن الوضع الحالي غير عادي للغاية، فقد تصرفت الدولة طوال سنوات وفقًا لترتيبات معينة، لكن القانون لم يعد ساريًا، ولم تعد قواعد القانون الإداري تسمح لها بالتصرف وفقًا له."

وكانت إسرائيل قد سنت الحظر المفروض على لم شمل العائلات الفلسطينية، ضمن أمر مؤقت، خلال أيام الانتفاضة الثانية، ومنذ ذلك الحين تم تمديده كل عام. وفي يوليو الماضي، فشل التحالف في الحصول على أغلبية لتمديده. وفي نفس الوقت الذي تؤخر فيه معالجة الطلبات، تقود شكيد محاولة لإعادة سن القانون. وهذا الأسبوع صوتت اللجنة الوزارية للتشريع لصالح تقديم القانون الجديد، ولكن بسبب معارضة ميرتس والعربية الموحدة، لم يتم بعد ضمان أغلبية في الهيئة العامة للكنيست.

القدس عاصمة فلسطين

ويهدف القانون إلى حرمان الفلسطينيين المتزوجين من إسرائيليين، من مكانة رسمية في إسرائيل، ويحدد بأنه يمكن، في أقصى تقدير، منحهم تصريح إقامة مؤقت في إسرائيل، وأن الفلسطينيين الذين تقل أعمارهم عن 35 عامًا أو الفلسطينيات اللواتي تقل أعمارهن عن 25 عامًا لن يكونوا قادرين على التقدم بطلب لم شمل الأسرة على الإطلاق. وحين كان الأمر ساريًا، كانت وزارة الداخلية ترفض تلقائيًا كل طلب يجري تقديمه، ما لم يقرر وزراء الداخلية خلاف ذلك. وفي الوقت الحالي، في غياب القانون، يجب الموافقة تلقائيًا على أي طلب، في حالة عدم تدخل الوزير، ما لم يشر جهاز الأمن العام إلى وجود عائق أمني يمنع منح المكانة.

وتزعم الدولة رسمياً أن القيود تنبع من اعتبارات أمنية، وأن الغرض منها هو منع تورط الفلسطينيين الذين سيصبحون مواطنين في أعمال إرهابية. ومع ذلك، فقد أقر كبار المسؤولين الإسرائيليين علنًا بأن الاعتبارات الديموغرافية تقف وراء هذا القانون أيضًا.

وخلال جلسة جرت في المحكمة العليا، الشهر الماضي، في قضية أخرى ظلت سرية، انتقد فوجلمان سياسة الوزارة، قائلاً: "إنه أمر مضحك. رأينا أن الكنيست الإسرائيلي قرر عدم تمديد القانون. فما الذي نناقشه هنا؟"

وفي تعقيبها على قرار المحكمة العليا، قالت منظمات الملتمسين – "جمعية حقوق المواطن"، ومركز "موكيد لحماية الأفراد" و"أطباء لحقوق الإنسان": "أوضحت المحكمة العليا أنه لا يمكن مواصلة العمل بموجب قانون منتهي الصلاحية واحتجاز العائلات

القدس عاصمة فلسطين

رهائن في إطار المبادرات التشريعية للوزيرة شكيد. يجب على وزيرة الداخلية التصرف حسب القانون الذي يسري على كافة المتقدمين للحصول على مكانة في إسرائيل".

هل سيتعاون الائتلاف والمعارضة لتمرير قانون الجنسية؟

في هذا الموضوع، تنشر "يسرائيل هيوم"، أن هناك اتفاق بين المعارضة والائتلاف على موضوع قانون الجنسية. وحسب الصحيفة، من المتوقع أن تناقش اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية يوم الأحد القادم، الصيغة التي قدمها عضو الكنيست سمحا روتمان، للقانون.

ويشبه البند الذي يطرحه روتمان ما ورد في قانون الجنسية الذي تم طرحه للتصويت من قبل وزيرة الداخلية أييلت شكيد، لكنه يضيف متطلبات تتعلق بالحصص والشفافية في منح تصاريح الدخول ووضع الإقامة في إسرائيل. ويسود الأمل بأن يتم تمرير القانونين بالإجماع بأصوات الائتلاف والمعارضة – أي أن تتم الموافقة على القانونين في اللجنة، وبعد ذلك يتم دمجهما في الكنيست بقانون يحظى بدعم التحالف والمعارضة.

المحكمة العليا خففت الحكم الصادر بحق مستوطن ألقى قنابل صوت على منازل فلسطينية

"هآرتس"

قررت المحكمة العليا تقصير مدة الحكم المفروض على مستوطن أدين بإلقاء قنابل صوتية على منازل فلسطينية، وسيقضي عقوبة في السجن لمدة عام فقط بدلا من 20 شهرًا سبق

أن فرضتها المحكمة المركزية عليه. وقَبِلَ القضاة جورج قرا، وديفيد مينتس، ونوعام سولبرغ استئناف المستوطن على قرار المحكمة المركزية في اللد، الصادر بحقه الشهر الماضي، والتي رفضت صفقة الادعاء الموقعة بينه وبين النيابة. ومع ذلك، فقد حكم قضاة المحكمة العليا في قرارهم بأنه من المناسب في المستقبل زيادة العقوبة على مثل هذه الجرائم.

وقد وقع الاعتداء في كانون الثاني (يناير) 2021 في قرية سرطة الفلسطينية، حيث قام المستوطن برفقة سبعة أشخاص آخرين بإلقاء قنابل الصوت والحجارة على أربعة منازل، وخربوا سيارتين. وأصيب فلسطيني يبلغ من العمر 61 عاما بجروح طفيفة جراء شظايا أصابت جبهته نتيجة إلقاء القنبلة، وتم نقل فلسطينيتين، إحداهما حامل، لتلقي العلاج الطبي. وتم توثيق جانب من الاعتداءات بواسطة كاميرات الحراسة.

وقد اعترف الشاب، الذي كان قاصرًا وقت ارتكاب الأفعال، بالذنب، وأدين كجزء من صفقة ادعاء، بجرائم التآمر بدوافع عنصرية، وإصابة في ظروف مشددة بدافع عنصري، وحيازة سكين، والتخريب المتعمد لسيارة. ولم يتم حتى الآن، تقديم لوائح اتهام ضد الأشخاص السبعة الآخرين المشتبه في ارتكابهم الجرائم معه. وعقب قرار المحكمة العليا، يتوقع إطلاق سراح الشاب من السجن في الأيام المقبلة.

وفي كانون الأول (ديسمبر) الماضي، رفضت المحكمة المركزية في اللد صفقة الادعاء التي وقعتها النيابة العامة مع المستوطن، وحكمت عليه بالسجن لمدة عام وثمانية أشهر. وانتقد القاضي حجاي ترسي الترتيب الذي اتفق فيه على الحكم على الشاب بالسجن لمدة

عام، وقال إنها عقوبة مخففة. وقالت ترسي في ذلك الوقت: "لقد وقع المدعي في خطأً فادح"، مضيفًا أن حجج الادعاء لا تبرر "منح هذه الرشوة المتطرفة للمتهم".

كما قرر القاضي أن العقوبة المناسبة للشاب هي "أضعاف" ما عُرض عليه، وأنه كان يجب فرض عقوبة بالسجن لمدة عامين ونصف عليه، لكنه أوضح أنه اختار أن يخفف عقوبته لأنه اعترف بالأفعال المنسوبة إليه. واستأنف محامي المستوطن، عدي كيدار، من منظمة حوننو، على الحكم أمام المحكمة العليا.

إصابة جندي إسرائيلي بجروح متوسطة في عملية دهس بالقرب من نفيه تسوف

"يسرائيل هيوم"

دهس فلسطيني، مساء أمس الثلاثاء، جنديا إسرائيليا (19 عاما)، بالقرب من مفترق مستوطنة حلميش، في الضفة الغربية، مما أدى إلى إصابته بجروح متوسطة.

وبحسب الأجهزة الأمنية، وصل الفلسطيني بالسيارة إلى المحور الذي يقف فيه الجنود بشكل منتظم، ومن ثم حث من سرعة السيارة وسافر باتجاه الجنود الذين قاموا بتأمين المحور فأصاب أحد المقاتلين في ساقه. وتم إخلاء الجندي بطائرة مروحية لتلقي العلاج في مستشفى هداسا عين كارم في القدس، فيما تم القبض على سائق السيارة الذي أصيب نتيجة اصطدام سيارته بالحاجز.

القدس عاصمة فلسطين

وأفاد الفلسطينيون إن السائق هو محمد نظمي ياسين، 30 عامًا، متزوج ولديه أطفال. وفي تعقيبها على الهجوم، وصفت حماس العملية بأنها "عمل بطولي جديد قام به أحد أبطالنا في الضفة الغربية ضد جنود الاحتلال. وهذا العمل يؤكد مرة أخرى أننا نواجه عملاً ثوريًا في الضفة الغربية بأكملها وأن هذه الثورة لن تهدأ إلا بطرد المحتل وتحقيق أهداف شعبنا في الحرية والعودة". كما قالت المنظمة الإرهابية إن العملية كانت "رد فعل طبيعي على الاحتلال وسياسته الإجرامية ضد شعبنا ومقدساتنا وأبطالنا الأسرى".

اندلاع اضطرابات عنيفة في النقب احتجاجًا على تجريف أراضي في القرى البدوية واعتداءات الشرطة على المحتجين

"هآرتس"

اندلعت مساء أمس (الثلاثاء)، اضطرابات عنيفة في النقب احتجاجا على أعمال التجريف وغرس الأشجار الحرجية التي يقوم بها الصندوق القومي اليهودي في القرى البدوية. وردا على اعتداءات الشرطة على المحتجين وما نفذته من عمليات اعتقال عنيفة، قام عشرات الشبان الملثمين بإحراق سيارات وإحراق إطارات ورشق الحجارة على الشرطة والسيارات بالقرب من شقيب السلام. وقامت الشرطة بمهاجمتهم بقنابل الغاز والصوت وفرقت الشبان بالقوة.

وقالت الشرطة إن قواتها "سيطرت على الحادث. والنشاط في المكان مستمر مع عدم التسامح مطلقا مع مثيري الشغب". إلى ذلك تمكن سائق قطار من تفعيل الكابح ووقف

القدس عاصمة فلسطين

القطار بالقرب من مفرق غوريل، في منطقة بئر السبع، بعد أن شاهد السائق حجارة موضوعة على المسار. وقالت الشرطة انه تم إخلاء الحجارة وفتح تحقيق في الحادث.

وفي وقت سابق من يوم أمس، تم اعتقال 18 شابًا بدويًا، من بينهم فتيان تتراوح أعمارهم بين 13 و15 عامًا، كانوا يتظاهرون في موقع عمل آليات الصندوق القومي اليهودي بالقرب من بلدة سعوة البدوية.

ويقوم "الصندوق القومي اليهودي" بتجريف أراضي البدو وزراعتها بالأشجار الحرجية بزعم أنها أراضي حكومية، وتسبب مثل هذه الأعمال قدرا كبيرا من الحساسية السياسية بالنسبة للقائمة العربية الموحدة، الشريكة في الحكومة. فقد كان وقف غرس الأشجار مهمًا لسكان القرى البدوية الذين يعيشون في المنطقة. وتواصلت يوم أمس أعمال التجريف والزراعة فيما اضطرت العربية الموحدة إلى الضغط من أجل وقفها بعد ما تعرضت له من ضغط شديد من قبل السكان، الذين يشكلون جزءًا كبيرًا من ناخبيها.

ونتيجة لذلك، أوضح رئيس العربية الموحدة، منصور عباس، أن الوضع لا يمكن أن يستمر على هذا النحو. وأعلن أن حزبه لن يصوت مع التحالف في الكنيست حتى يتم حل المشكلة. وأعلن أمس أن وزير الخارجية يئير لبيد دعا إلى وقف أعمال التجريف والزراعة في الوقت الحالي، بينما من المفترض أن تصل القضية إلى طاولة رئيس الوزراء نفتالي بينت، الذي سيتعين عليه تسوية بطريقة تكون مقبولة على كل من الموحدة وأحزاب التحالف الأخرى.

القدس عاصمة فلسطين

وكتب لبيد على تويتر: "على دولة إسرائيل أن تزرع الأشجار في أراضي الدولة، لكن يجب ألا تتضرر سبل عيش سكان المنطقة"، مضيفًا: "مثلما توقفت حكومة نتنياهو عن الزراعة في عام 2020، من الممكن التوقف الآن وإعادة الانتشار. وأضاف: "حكومة التغيير ملزمة بحل مشاكل البدو وتحقيق تسوية في النقب. يجب على السياسيين من جميع الجهات تهدئة النفوس بدلا من تأجيجها. أنا أدين العنف هناك وادعم نشاط الشرطة لإعادة فرض النظام العام".

في غضون ذلك، قررت اللجنة التوجيهية للمواطنين العرب في النقب، الليلة الماضية، اتخاذ مزيد من الإجراءات الاحتجاجية، على خلفية استمرار الأعمال والاعتقالات التي نفذتها الشرطة أمس. ومن بين أمور أخرى، يخططون لإغلاق المدارس في مناطق القرى غير المعترف بها، وتنظيم مظاهرة كبيرة يوم غد الخميس. كما تقرر مطالبة الدولة بالاعتراف بخمس قرى في المنطقة – خربة الوطن، ارويس، بير الحمام، بير المشاش والزرنوق، التي يبلغ تعداد سكانها مجتمعة قرابة 30 ألف نسمة.

وقال المحامي شحدة بن بري، الذي يمثل المعتقلين مع المحامي يوسف النصاصرة، إن سبعة من المعتقلين هم صبية تتراوح أعمارهم بين 13 و15 عامًا وأن المحتجزين الآخرين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا. وأضاف أن الشرطة اعتقلت فتى يبلغ من العمر 10 سنوات وأطلقت سراحه. وبحسب قوله فإن طلبه من محكمة الصلح في بئر السبع بالإفراج عن المعتقلين رُفض. وبحسب المحامي بن بري، فإن الشرطة تعاملت بوحشية مع المعتقلين،

القدس عاصمة فلسطين

ولا يوجد سبب مبرر للاعتقال، "القوات وصلت وكأنها قادمة لاحتلال موقع عسكري، ودخلت بالقوة واعتقلت كل من حاول الاحتجاج على الظلم، مستخدمة العنف". وأضاف: "غدا سنمثل أمام المحكمة مرة أخرى. وفي الوقت نفسه، نقوم بجمع الأدلة والوثائق المتعلقة بالاعتقالات من أجل تقديم شكوى إلى ماحش".

وطالب نواب القائمة المشتركة وزير الأمن الداخلي عمر بارليف بالإفراج عن المتظاهرين. وكتب أعضاء الكنيست في رسالتهم إليه أنه "تم توثيق قوات الشرطة في المكان وهي تمارس العنف، بما في ذلك الاعتداء على المدنيين بالسيارات، واعتقال قاصر يبلغ من العمر 10 سنوات". وأضاف أعضاء الكنيست أن الصندوق القومي اليهودي بدأ "حرث الأرض وغرس الأشجار بشكل مكثف لغرض سياسي واضح – فرض حقائق على الأرض والاستيلاء عليها وإخلاء السكان الأصليين من المكان".

وخلال نهار أمس، وصل نواب من الليكود إلى موقع العمل، وتلقوا شرحًا عن العمل الجاري في المنطقة من قبل رجال سلطة أراضي إسرائيل والصندوق القومي اليهودي. وزعم هؤلاء أن الأعمال تجري وفقا لقرار حكومي صدر في عام 2017، وقرارات "لجنة سكوف" في سلطة أراضي إسرائيل "التي تملك صلاحية المصادقة على غرس الشجار حتى من دون خرائط الهيكلية، بشرط أن يكون الغرض هو الحفاظ على الأرض."!

وحسب المخطط الذي عرض أمام أعضاء الكنيست، سيتم زرع حوالي 5000 دونم من الغابات. وتجري الأعمال الحالية لتجريف وزراعة 300 دونم زرعها السكان المحليون

القدس عاصمة فلسطين

بالقمح قبل نحو شهر، وهي المرحلة الأولى من المشروع. وبحسب ما نشر أمس، فإن الأعمال جارية على قطعتي أرض يزرعها سكان المنطقة، وتبلغ مساحة كل منهما نحو 150 دونمًا.